الجلسة ٩ بعد المئة من أعمال المجلس الوطني للأحوال المدنية؛ وتأجيل النظر في بند واحد إلى الجلسة ١٠ المقررة في ٢٥ يونيو ٢٠٢٦ م

العدد ٢٥ · يونيو ٢٠٢٦ م · ٤ صفحات

قصر النخيل ـ مراسلنا

انعقدت الجلسة ٩ بعد المئة من أعمال المجلس الوطني للأحوال المدنية في مقره بقصر النخيل، برئاسة معالي الدكتور سليمان بن عبد الرحمن الفارسي، وبحضور ٢٣ عضوا من أصل ٢٥. وتأخر افتتاح الجلسة ٤٠ دقيقة بسبب تأخر وصول بعض الأعضاء بفعل الأمطار الغزيرة التي أغلقت عددا من الطرق المؤدية إلى المقر.

وقال الفارسي في كلمته الافتتاحية إن المجلس «يعقد هذه الجلسة في وقت تتسارع فيه التحولات الرقمية، ولا يمكن لأي جهة مدنية أن تبقى خارج هذا السباق». وأضاف أن الأمانة العامة للمجلس أنجزت خلال الفترة الماضية رقمنة ما يقارب 1.2 مليون سجل ورقي، مشيرا إلى أن المشروع استغرق ثلاث سنوات وشارك فيه أكثر من 340 موظفا.

وتضمن جدول الأعمال 12 بندا، أبرزها مشروع القانون الجديد للأحوال المدنية، والتقرير السنوي للأمانة العامة، وتقرير لجنة الشكاوى. وقد أقر المجلس 9 بنود بالإجماع، فيما أحيل بند واحد إلى لجنة فرعية لمزيد من الدراسة.

مشروع القانون الجديد

وعرض المستشار القانوني للمجلس، الأستاذ نادر الحلبي، مشروع القانون الجديد الذي يهدف إلى تحديث الإطار التشريعي الذي يعود إلى عام 1985. وقال الحلبي إن المشروع «لا يكتفي بتعديل النصوص القديمة، بل يؤسس لمنظومة جديدة تقوم على الخدمة الإلكترونية والتكامل بين الجهات».

ومن أبرز ما تضمنه المشروع إلغاء شهادة الميلاد الورقية بعد عام واحد من دخول القانون حيز التنفيذ، واعتماد بطاقة الهوية الذكية كوثيقة وحيدة للتعريف. كما ينص المشروع على عقوبات تصل إلى الحبس سنة وغرامة 50 ألف دينار لكل من يتلاعب بالسجلات أو يحصل على بيانات بطريقة غير مشروعة.

وأثار المشروع نقاشا واسعا بين الأعضاء، حيث طالب ممثل وزارة الداخلية بتمديد فترة الانتقال إلى سنتين، معتبرا أن «المواطن في المناطق النائية لا يملك الإنترنت بسهولة، ولا يجوز أن نحرمه حقه لأننا لم نوفر له البديل». في المقابل، رأى ممثل جمعية حماية المستهلك أن المشروع «متساهل أكثر مما ينبغي مع الجهات التي تخالف».

وبعد تصويت استمر ساعتين، أحيل المشروع إلى لجنة فرعية برئاسة السيدة منى العطاري، على أن ترفع تقريرها خلال 60 يوما. وحددت الجلسة ١٠ موعدا لمناقشة التقرير النهائي.

تقرير لجنة الشكاوى

وعرض رئيس لجنة الشكاوى، السيد فراس الدباغ، تقرير اللجنة عن الفترة الممتدة من يناير إلى ديسمبر 2025. وأوضح أن اللجنة تلقت 3500 شكوى، تم حل 68% منها وديا، فيما أحيل الباقي إلى القضاء. وأشار إلى أن أكثر الشكاوى تكررا تتعلق بتأخر استخراج الشهادات وأخطاء في البيانات.

وقال الدباغ: «لاحظنا أن كثيرا من الشكاوى لا تحتاج إلى قرار، بل إلى تواصل بسيط بين الموظف والمواطن». وأوصى التقرير بإنشاء وحدة للتواصل في كل مكتب، وتدريب الموظفين على مهارات الاستماع والتعامل مع الغاضبين.

وصوت المجلس بالإجماع على التقرير، وكلف الأمانة العامة بوضع خطة تنفيذ التوصيات خلال 90 يوما.

بند مؤجل

وأجل المجلس بند «تحديث الرسوم والغرامات» إلى الجلسة المقبلة، بعد أن طلب ممثل وزارة المالية مزيدا من الوقت لدراسة الأثر المالي. وقال الفارسي إن «الرسوم ليست هدفا بحد ذاتها، ولا نريد أن نثقل كاهل المواطن قبل أن نعرف بالضبط ما الذي نريد تحقيقه».

وتقرر أن تعقد الجلسة ١٠ في ٢٥ يونيو 2026 م، على أن يكون البند المؤجل على رأس جدول أعمالها، إلى جانب بند جديد يتعلق بتوحيد أرقام الهواتف الخاصة بالخدمات الحكومية.

(صفحة 9 · العمود 4)

مهرجان الخزف في الجزيرة الشرقية يستقطب 12 ألف زائر في أسبوعه الأول